


کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۲۰۲
ع-۳

۲۰۲
۲۱۱۹۲۵

| | | |
|--|----------------|--|
| کتابخانه مجلس شورای اسلامی | |  جمهوری اسلامی ایران |
| کتاب | شماره ثبت کتاب | |
| مؤلف | ۲۱۱۹۲۵ | |
| موضوع | | |
| شماره اختصاصی (۲۰۲) از کتب اهدائی : مغزی | | |

۲۰۲

۲۰۲
ع-۳

۲۰۲
۲۱۱۹۲۵

| |
|----------|
| کتابخانه |
| مجلس |
| شورای |
| اسلامی |

| | | |
|-----------------------|----------------|--|
| کتابخانه مجلس | |  جمهوری اسلامی ایران |
| کتاب | شماره ثبت کتاب | |
| مؤلف | ۲۱۱۹۲۵ | |
| موضوع | | |
| شماره اختصاصی (۲۰۲) | | |

۲۰۲



[illegible]

فمن بعد علم ان الضمان لا يصلح لفرض الكتاب وخل من حلاله وبين من معصية ونفس من حلاله ومن
المراد من الحرام وبين ان ما به وهو لما لا يشخص الغني عن العلم بالذات ان بين المعنى والقول
عنى ان القرآن لا كان لا يجمع فيه اليه واحكامه لا توجد لهم ولا يلائقهم وبذلك المكان افعالهم
عليهم ولم واقرهم فتنسب من القرآن وهم لا يوافقونه وكيف كان بهذا الضمير الذي لا يوافقهم
ولا عليه الخالفين ان لا يعتد بالذين لا على القرآن والآثار ولا ساعداهم توسا قطع رتبة
القول عليه والاعتبار ولا يحتاج ان يكرر كلامه عليه وعقله عدم الاختصاص عليهم اياى والى هو
التياس بما يشيرون ان الاستناد الى هذا الاجماع من جهة القوى والرواى ضيقا لما لم يكن مستندا
اليهم صلواته عليهم حيث لم يردوا به ولم يشيروا اليه بالجملة فهو ما استند الى اى ذلك القول
هو وهذا ان احبابنا ائمتهم في جمل من مدار الحكم الشيعية عدلوا بمن معاه عند الضمان
بانه على غير اجماع الناس على اعتبار بعضه وكيفية وجوده وان الحق في ذلك انما هو
قول المعصوم عليهم السلام ان التحقيق ان الذين هم في الصلوة الاجماع لا يشيخ والمرضى وضعه عما قد
كفوا مؤمنة الصلوة في بيان طائفة بما وقع لهم من دعوى ان افعالنا ائمتنا تارة ودعوى الاجماع
على ان ترويه احداهما اذ تروى عليه شذوذ ومن احكامه لا يفتى على اجماع على اقرام وقد وقعت
على رسالة الشيخ الشهيد الثالث رحمه الله تعالى في هذا الصلوة الاجماع في بيان نفسه في رسالة
واحدة ابهر عليها ان ثبت وسبع من شذوذ ما يروى من هذا اذ به التمسح على ان لا يغير القصة
بعض الاجماع فتدقق بعضنا والجازة كثيرا في كل واحد من القضاة سيما من الشيخ والمرضى فيها
انه ما لا يدوم اجماع في كتاب الحكم دعواه في كتمان في ساق الكلام في تعداد دليل المسائل الى
اخرها ما يجب ما ذكره في اجماع الذين الملوا الذين في رسالة التي في هذه المسئلة الاجماع عند
احبابنا المعاصرين بواسطة دخول قول المعصوم في جملة ائمة القائلين والعروة عندهم انما هي
قولهم ذلك قولهم وقا في هذا بيان قولهم الاجماع في انما هو منى الى ان حجة الله عليهم خوارج
نفسه وان كان حجة الله الاجماع في حجة الله عزنا وقدره على ما هو حق في عمله وان كان لا يملك
فلا بد من العلم بل قول المعصوم في جملة ائمة التي يتحقق حجة قولهم ومن انهم هذا
العلم من سؤاله العوانع من عدم وقولهم على خبره عليهم فضلا عن قولهم وانما استشهد بهم
ان منى ليعلم في المسئلة ان ائمة علم مع قولهم فصل الحالف وشيخه يتحقق الاجماع ويكون حجة

[illegible]

المقدم

[illegible]

پکڑا

فكذلك ادعى الموضع الاجماع على استيفاءه ونحوه عين فائدة لا وثوق بقوله لمذا الاجماع في هذه
المسئلة ولعل من قبل تلك الاجماع التي نفاها عليهم من تأخيرهم وانها مع غرضنا من علم
انهم المذنب في كلامه كما يرى في قوله علم انهم لا ينجحون بين المسلمين في مقارضا اوسع الكافر
في الصحة كما فعلهم بطريق المرحوم ابو ثناء ما يرجع به الى المراجع ولا بد من ان هذا الاجماع الذي
انما هو في حق غير رجل الا ضعف فلا يوجب عارضا ما ذكره ان شاء الله نعم من الاجماع المستفيض المعتمد
الصحيح العلية المأثورة والارواح طبعه من الدين وانها من القواعد المقررة عن اهل العلم صلات
في الله لهم من هذا الجانب في تمام الاختلاف على الكتاب العزيز ولا يخفى ما وقع وما كان فيه من عرض
الحايط فان كانت اجماع الصريحة تنوع في انشاء الكتاب العزيز فكيف الاجماع الذي يرجع في التحقيق
الى اقرانهم تلبية من الاجماع وتحتوي الاشارة الى المسئلة كما سيأتي ان شاء الله نعم فليكن جملة
من متقدمي الاجماع كالشيخ المجلد والمكي والاصل في الصلاح والكرام بل هو ظاهرهم
من المتقدمين المذكورين في التحقيق في رساله لطيفة الشيخ حسين بن محمد المصنف في كتاب المحدث
الطحااسي وبما في نقل كلامه ما انشاء الله تعالى في كتابه في اجماع الرجال كما عرفت وبخاصة انهم علوا
هذا الاجماع بعلوه صفة زينة التقوية وزيادة على ما سوا الاجماع كما سيأتي في كتابه في التحقيق في اجماع
سياتي في الكلام عليها وبيان صحتها ان شاء الله نعم بعد نقل القول في الخبر وسادسها ان ظاهر كلامهم
انهم انما ثبت الشرط انما هو عند حضور الامام والحق في انما هو في التحقيق في اجماعهم في بعض النسخ
فان التعيين في القضاء عند حضور الامام واما مع غيبته فليس يكون لغيره نصيب فيجعل الشرط
في اجماعهم معكم منه وظاهرها عيان الشهيد في الذكرى ح² فالاسماع ان الامام عليهم السلام كان
صلى الله عليه والبرارون لا يثبتون اجماعهم على اجماعهم وعلية اتفاق الامة مع اجماعهم
وامام واما مع غيبته كرسد الزمان ففي اقتضاها هو كون الامر بخله وسياتي في كتابه ان شاء الله تعالى
فيما به ونحوه كلام شيخنا الشهيد الثاني في الروضة وما اورد من ان الذي يدل عليه الاجماع
ان موضع الاجماع المسمى انما هو اجماع الامام وبمكة والشرط المذكور في انما هو اجماع الامام
في الوجوب ما عدا الاخير كما هو دعام حال الغيبة لا يوجبون بشرطه في الوجوب ويدعون اجماع
عليه ان لا يثبت كون حال الغيبة يقتضون الخلاف فيه ويتجاوزون حاجه واستصحابها مع
يفقد الشرط هكذا هو رايه في المسئلة وصرح رايه في الحوضين فلو كان الاجماع المسمى انما هو

[illegible]

الحق

اعتقادهم فيه حسن ظنهم به فاما المتأخرون وجروا احكاما مشهوره فقلنا في الفقه ومنعنا
 خبسهما ههنا بن الجلاله وادارنا في حقهما الترخيص وان الشرح ما حصلنا به باعترافه وقالوا
 انك علمنا الذي يثبتونه وتختصمون عن تقليد الشرح فاننا لسنا بالدين محمد والحسن والسيد
 الذين بنوا طائفة وصحابة قال السيد رحمه الله في كتابه المحكي بالفتح المسمى الميزان في حدى
 ظهور الصالحين والامم اني فراس قدامي اسره ان المحكي حجة انما بقى الاسماء ثم فقه على الحق
 بل علم حالك وقال السيد عليه السلام فان قدامك الذي يعنى برؤياك عيسى بن عبد الله بن الحسن بن علي بن
 العلماء المتفكرين في الترخيص ومن اجل هذا بنى المحكيين ظهور بطلان ما ينبغي علمنا من القول
 لتبرير في هذه المسئلة فاعلموا ان الشرح لا يثبت في ذلك القول بالوجه الذي ذكره كاهون بن
 جابر بن المتأخرين مشهور ومنظر يوقع القول بالوجه الجاهل بالوجه والوجه والوجه والوجه
 كما ستبينك اننا قد استأطعنا القول بالوجه والوجه والوجه والوجه والوجه والوجه والوجه
 قول الاقوال المذمومة في المسئلة وبما يتعلق بها من العلم وبحقوق البحث بها وما ذكر من نقص اولام
 مستحقين مندرجاً في الترخيص والاسلام من ذلك العلم وبما يتعلق بها من العلم وبحقوق البحث بها وما ذكر من نقص اولام
 الذكور عليهم الصلوة والسلام فقلنا ينبغي ان يعلم اولادنا ههنا مقامات الاولاد في شريعة الله
 المحصوم او تأييدها في الثاني انهم لم يتركوا شرط في الانعقاد او الوجه الثالث ان هذا الشرط
 مخصوص بزمان احسن ولو قيل حال الغيبة لغير الزمان المراد بالتاب في حال الغيبة واولام شيعي
 الغيبة حال الغيبة او الامم الشاملة لوام الجماعة اما امران وجه ما على تقدير شرط الغيبة عن الغيبة
 اقول اولاً وجب من هذه الشقوق قابل والذي استعمله رأي علمنا من ههنا حتى المتأخرين من هو
 الحق الذي لا يتركه الحق والحق التام هو ان وجب هذه الغيبة عن اجتماع شريعة الغيبة انما
 انما تمها في حق الغيبة البينة لا في حق الغيبة من الغيبة البينة لا في حق الغيبة البينة لا في حق الغيبة البينة
 على ظاهر هذه الامة الواردة في ههنا من الكتاب والسنة وكذا في حق الغيبة البينة لا في حق الغيبة البينة
 عليهم اواباً انما هو انما الخلاصة من الغيبة وعدم وجود الاذن على خصوصي على افعال الاول
 القول بالوجه الجاهل في هذا الحال بالحق لا يتركه ولا يتركه ولا يتركه ولا يتركه ولا يتركه ولا يتركه
 مستأجرهم وبما فيهم احدم شيئاً من الغيبة البينة الجاهل والجاهل من الغيبة البينة الجاهل والجاهل من الغيبة
 عليه السلام تركه واعلم في جواب امرهم علمهم بقولهم بقولهم في كتاب الغيبة واعلم ان

۲۰۰۰

يعني

١٥٤

91

مجلس اول
در بیان فضائل و مناقب
حضرت علی علیه السلام

تَقَاتِيم

گین

[illegible]

تدل على الوفاء في اثبات انكارها صلاحي خارج الاجماع والخصوص ويستلزم عليك ما يدل
على المنكر انما هو ان كلامه لا يوافقنا في انحاء احواس كمال الانوار قدس الله روحه في الكتاب
الذكر لا يوافقنا في احوال الاعتراض الذي قد مضى ذكره الجواب له بل لم يردج الآية الا لاجل
تحقق الاذن وطريقه الجواب مطلقا انما قد تقدم ان الظاهر ان المراد دخول وقت الصلاة
واخره على ما يوجب حصة اخرى لا يوافقنا فيها اخرى وبعضها يقتضي اذ ارضى على الله تعالى
لا يوجب شيئا في الالة انما تترك بوجوب صلوة الحق وكذا في ما قد تقدمت وما كان الله المرام
يدل على ان اعتراضه على ملك السلام ويظهر في ان بعضه ما هو في زام سابقا في تفسير الايات قرآن
اسا تلك اعتراضات انما يحسن من فريضة في عدم بآية والاخرى في حكم من التكليف وما
منها ما هو الاستدلال بالظواهر والاهكام على الاحكام العرفية لا يعلق بآيات انما قد تقدمت
وهل يوجب آية اخرى انما قد تقدمت في الايات لا يبر ما في ذلك ومن الجواب يقولون في
في الخبر ان العرفي لا يوجب الله عليه الا ما يمكن ان يكون المراد به هذا الله صلى الله عليه
واله ولا يبرهن ان الاحكام الواردة في آيات الايات وعلى تاليف في الاستدلال بظواهرها
وهو في غير الاحكام الصلوة والركعة وجعل ان القول بولاه الله صلى الله عليه واله
الاحكام ابو للمؤمنين عليهم وعلى الخلق والمنكر والبيع الثلثة واسأل ذلك اكثر من ان تحصى في
شيء منها لا يفي على العمل بظواهرها والاستدلال بها وقد تقدمت معانيها واشبه الظواهر في
فصل في هذا الكتاب والله الحق القائل انهم يعلمون رفع مقامه وهو جدير بشرف وسلك
في خلافاته الله تعالى ومن من الحق القائل ان الله تعالى انما يوجب للمؤمنين بعض الحجة
لا يشمل من يوجب الادب ليس من خارج وليس في الاجماع وهو يجري في موضع الذي في القرآن
التيقن كاذب غير واحد من الحقيقة ان الخطاب يوجب بعبية المؤمنين في الايات في التفسير
يدل على العموم كون الآية قد تحقق في جملة الاجماع على عدم اختصاص الاحكام بزمانه على ما
قد تقدمت حتى على جملة حجة في احوال لا يجري في موضع الخلاف بل على جملة حجة
المنعم التي على الاملا لا يمكن استدلال الايات على احكام على غير المسائل الخواصة
ورد بان اختلاف وهذا مستطاع على الحقيقة ان التحقيق ان الدعاء المستفاد من العمل علم
اختصاص احكام الشريعة والكتاب بيان دون زمان وانما جعل في جملة الاجماع العقود
من جبرام المؤمنين القية بل خلاصة هذا العمل ان الكتابات القرآنية سلطة المؤمنين في آياته

قال

وتمت رواه في كتابنا في الامام في الصحيح والمرتبة في المصنف بحسن مسلم قال في سابق المصنف
عليكم يقول من ترك الحجة ثلثا مات البتة بطل طبع العقل وبها رواه في كتابي في الامام
في الصحيح في قوله عن الحسن بن علي قال ما يوصل الحجة من جهة الاجتماع بالبرهان في مع الامام
فانظر الى افعال المصنف في ابداءه على هذه الامور من ذلك ان لا يصحح الحديث على وجه
الغرض العظمى وجوب اعينها من الشرط الذي يجعلها محمدا ثم وعقلها وهو
في مسكن من سبيل الفكر المسدود بهم ما ورد في هذه المسائل من الاشياء ولا علم في الامور
بالقوة وبما يكون من اهل الحق الوجوب الصحيح من الفيد الذي قد عرف افعالها من اهل الحق
ساد باطنها وعانها مع تسليمه ان في قوله من رسل ومن القرى في كلامه والتسوية عليه
من قوله اعلم انهم لا يحسن بين الادلة التي لا تكون في العبد وهل سلك هذا اهل العلم في تقديره وادراكه
المقاومين من هذه الاشياء فضلا عما كان في ان يحجج خصتها ما هذا الا قلة تامل وانصاف
يلوم صباه وعقافت وجرأة ما جعل ترك هذه الغرضية اجليل بقوله باءه من زيف الامور و
حقان الاصلاح وذلك لعدم الاقدام في احكام المسائل اعلام وعين اعرفت بما قلناه من دلالة ايضا
المذكورة على الوجوب العيني فيجب الشك في اننا نقول ان عمل الطائفة على عدم الوجوب العيني في سابق
الاعصار والامصار وفيه التفرع من عدم العلم بالمشايخ الذين ربما نفعوا غيرهم في ذلك الكلام
على الوجوب العيني كما يشك المحدث وقت الاسلام في الكافي والاصول في كتابه المصنف وكما وعلم
ما بين صريح في ذلك وظاهره والى انهم جلة المتدينين وان ابلغ كلامهم كما ذكرنا في هذا
القول المذكور اعادنا ثابته عن الشيخ والمحققين من تأخير عنها وتأخير بقوله ما لا يصح شيئا
من ذلك وقد صرح بما قلناه ان جهة المتأخرين كان من ارباب الخصم الذين يقولون
عليه بالخصوص وليس لهذا الوجه في هذه المسئلة ولا في غيرها في الحكم عين ولا اثر وقد اتي
يشمل على ذلك العلم انما تضمنت الموضوعات وتباين مما يعلم من توبيل ابواب الحق
التي يغفلون كما هي من الصلوة في وقت الاسلام وموضوع هذه المسئلة في وقت كما انما على
الوجوب العيني ولعل لما ذكرنا نأخذ عليه من سائر اصحابنا المتأخرين القائلين بالوجوب العيني
عن ائمة اهل القول مع انهم يوجب صريح منهم بل انهم ما قد سألوه في المشايخ المتقدمين
وما ذكرناه واخرج في محله لنبذة القول لهم بذلك وبالحجة فدعى شيخنا الشيخ الرئيس في
الطائفة على ما ذكرنا وصوى باير من البرهان بكل ما صرح به العيان قال الحنف الكاشف
قدس سر في كتاب الورود بعد نقله احوال المسئلة المذكورة في الكتب اوردنا ما نقله في الحنف

في القري

البناء ٢

نَقْلًا مِّنْ

٢٠

الحمد لله

الم

18

三

اللَّهُ

三

معاذ

في هذه المعقبات لعلنا لا نرى بيان ما فيها من القصور والظهور ما يبرهن قول من العبادين
عليه وعلى ابائنا واولادنا افضل الصلوة والسلم في الحقيقة اللهم هذا يوم مبارك يوم والمسلمون في الحقيقة
في اعتقادنا انك الان ما عظيم اللهم ان هذا اليوم في اعتقادك واستقبالك وعواصم انسانا في
الدرجة الرفيعة التي اخصصتهم بها لعلنا نرى ما هو القدر الذي اقره عليهم حتى يحسنوا
وخلطوا بقلوبهم من غير ان يكونوا يرون حركات مبدلة وكلهم منبوذ الى النار لعلنا
مجالسهم والروح والنفس والمكن والابدية وجه الاستدلال ان الاشياء في غير علمهم
هذا المقام ترجع الى الحقيقة والعبد والخبرة في الجلفان يدل على الاختصاص به وكذا قوله في
الخصصتهم بها وهو قوله في ما انهم انهم لا يستلوا ولا يقرروا ولا يقرروا ولا يقرروا
اصحابا احتال ان يكون المشرك اليها ناهي الخلافة الكبرى لعلنا نرى ما هو القدر الذي اقره عليهم
العظيم نظروا وولم يكتفوا ولم يقرروا وهذا يوم في اعتقادك واستقبالك وعواصم انسانا في
الدرجة الرفيعة التي اخصصتهم بها لعلنا نرى ما هو القدر الذي اقره عليهم حتى يحسنوا
وخلطوا بقلوبهم من غير ان يكونوا يرون حركات مبدلة وكلهم منبوذ الى النار لعلنا
مجالسهم والروح والنفس والمكن والابدية وجه الاستدلال ان الاشياء في غير علمهم
هذا المقام ترجع الى الحقيقة والعبد والخبرة في الجلفان يدل على الاختصاص به وكذا قوله في
الخصصتهم بها وهو قوله في ما انهم انهم لا يستلوا ولا يقرروا ولا يقرروا ولا يقرروا
اصحابا احتال ان يكون المشرك اليها ناهي الخلافة الكبرى لعلنا نرى ما هو القدر الذي اقره عليهم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم في الدنيا والآخرة
مختلفون في القدر والدرجة
والمرتبة والعلو والسفل
والقرب والبعد والقرابة
والانفصال والافتراق
والقرب والبعد والقرابة
والانفصال والافتراق
والقرب والبعد والقرابة
والانفصال والافتراق

في هذه المعقبات لعلنا لا نرى بيان ما فيها من القصور والظهور ما يبرهن قول من العبادين

في هذه المعقبات لعلنا لا نرى بيان ما فيها من القصور والظهور ما يبرهن قول من العبادين

كاهن متعصب يسل في ان يكون المراد بالخطا هم علمهم او هم وضوئهم على الخصوص والاختصاص
عند الوجه الثاني سيبول في ان يكون خاسبا بغير استقامة الحس من هذه البديهة من
انها في هذه قولك ليس هذا المقام ان الخلفاء انك الراض في الحس ليس يحضر في الحقيقة بل في قوله
وكثرة استعارة وشبهه في الدنيا في غير مكر ولا مدح بل في حق من قدر الموصوف على العفة
لا يدرك الا اذا كانت هذه هي في غير مكر ولا مدح بل في حق من قدر الموصوف على العفة
نفسه على الوصف مكره لعلنا نرى ما هو القدر الذي اقره عليهم حتى يحسنوا
وخلطوا بقلوبهم من غير ان يكونوا يرون حركات مبدلة وكلهم منبوذ الى النار لعلنا
مجالسهم والروح والنفس والمكن والابدية وجه الاستدلال ان الاشياء في غير علمهم
هذا المقام ترجع الى الحقيقة والعبد والخبرة في الجلفان يدل على الاختصاص به وكذا قوله في
الخصصتهم بها وهو قوله في ما انهم انهم لا يستلوا ولا يقرروا ولا يقرروا ولا يقرروا
اصحابا احتال ان يكون المشرك اليها ناهي الخلافة الكبرى لعلنا نرى ما هو القدر الذي اقره عليهم
العظيم نظروا وولم يكتفوا ولم يقرروا وهذا يوم في اعتقادك واستقبالك وعواصم انسانا في
الدرجة الرفيعة التي اخصصتهم بها لعلنا نرى ما هو القدر الذي اقره عليهم حتى يحسنوا
وخلطوا بقلوبهم من غير ان يكونوا يرون حركات مبدلة وكلهم منبوذ الى النار لعلنا
مجالسهم والروح والنفس والمكن والابدية وجه الاستدلال ان الاشياء في غير علمهم
هذا المقام ترجع الى الحقيقة والعبد والخبرة في الجلفان يدل على الاختصاص به وكذا قوله في
الخصصتهم بها وهو قوله في ما انهم انهم لا يستلوا ولا يقرروا ولا يقرروا ولا يقرروا
اصحابا احتال ان يكون المشرك اليها ناهي الخلافة الكبرى لعلنا نرى ما هو القدر الذي اقره عليهم

معنى ان افضل الزين الواجب على الخير في مستحقا وابتدع غير ما في الحقيقة لعلنا لا نرى بيان
وما سبق لولم لا يفسد به دليلهم على انهم يعززون في هذه الحالة عدم وجود شرط الوجوب الذي هو
الامام وانما يرفع في غيرهم وكذا في قوله في حق من قدر الموصوف على العفة
لا يدرك الا اذا كانت هذه هي في غير مكر ولا مدح بل في حق من قدر الموصوف على العفة
نفسه على الوصف مكره لعلنا نرى ما هو القدر الذي اقره عليهم حتى يحسنوا
وخلطوا بقلوبهم من غير ان يكونوا يرون حركات مبدلة وكلهم منبوذ الى النار لعلنا
مجالسهم والروح والنفس والمكن والابدية وجه الاستدلال ان الاشياء في غير علمهم
هذا المقام ترجع الى الحقيقة والعبد والخبرة في الجلفان يدل على الاختصاص به وكذا قوله في
الخصصتهم بها وهو قوله في ما انهم انهم لا يستلوا ولا يقرروا ولا يقرروا ولا يقرروا
اصحابا احتال ان يكون المشرك اليها ناهي الخلافة الكبرى لعلنا نرى ما هو القدر الذي اقره عليهم
العظيم نظروا وولم يكتفوا ولم يقرروا وهذا يوم في اعتقادك واستقبالك وعواصم انسانا في
الدرجة الرفيعة التي اخصصتهم بها لعلنا نرى ما هو القدر الذي اقره عليهم حتى يحسنوا
وخلطوا بقلوبهم من غير ان يكونوا يرون حركات مبدلة وكلهم منبوذ الى النار لعلنا
مجالسهم والروح والنفس والمكن والابدية وجه الاستدلال ان الاشياء في غير علمهم
هذا المقام ترجع الى الحقيقة والعبد والخبرة في الجلفان يدل على الاختصاص به وكذا قوله في
الخصصتهم بها وهو قوله في ما انهم انهم لا يستلوا ولا يقرروا ولا يقرروا ولا يقرروا
اصحابا احتال ان يكون المشرك اليها ناهي الخلافة الكبرى لعلنا نرى ما هو القدر الذي اقره عليهم

تركته واظهره على الناس في ان يكون منه القاهر الصلوات التي اذا اوطع عليها وضعت مواضعه
كصوت جماعة المسلمين واجتمعوا في صلواتهم الامن عليه قالوا ان كانت الامن
لصلواته منصوصا لصلواته التي اذا اوطع عليها وضعت مواضعه قالوا ان كانت الامن
مواظبا على الصلوات معاصدا لافاها في صلواته فان ذلك كبريتها وانه وعد الله بن المسلمين
ش ذلك ان الصلوات ستؤتاهن للذي يربى وليس يكن الشهاد على الرجل ان يصل
اذا كان لا يحضر صلواته ويضاهي جماعة المسلمين وانما يصل جماعة الى الصلوات على ان يكون
من يصل على ان يصل ومن يحفظ مواضع الصلوات من يضع ش ولا ذلك ليركن لاجل ان
يشهد على ان يصل لان من يصل الى الصلوات ليركن المسلمين لان ان يحضر من الله وروى
بأنه في يوم من كان رسول الله صلى الله عليه وآله في موضع ما في سائرهم فقام
لصوت جماعة المسلمين وتكون فيهم من يصل في بيته فلم يقل منه ذلك وكيف قيل شهادة او
عدالة بين المسلمين من يحضر من الله عز وجل ومن رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم
يؤتى به النار ش وقد كان يقول صلى الله عليه وآله لصلواته ان يصل في المسجد المسلمين
عليه وقال رسول الله صلى الله عليه وآله لافلين صلى في بيته وعبر عما عتوا ومن عثر
عن جماعة المسلمين وجعل المسلمين غير متقطعت بينهم عدالة ووجهه انهم اذا رجع
الى امام المسلمين اتفقوا وحدهم فان حضر جماعة المسلمين والاخر في بيته ومن قوم جماعة
حيث يعلم غيرهم وثبتت عدالتهم في قولهم ان هذه الرواية قد اشتملت على شئين
في حصول العدالة والتعاضد بينهما **الاول** انه لا بد في ثبوتها من معرفة بالستر والستر والعدالة
ذلك البين والفرج الى الله والعطف بها من فيل يحفظ الخاص على العام تفصيلا للاجتماع
العام ولا يملك ان يطلع معرفة بالكتف من هذه الاشياء اتفقت على منع معانته واختياره
على باطن الاحوال وذلك ان لا تقبل عدلان موقوف بالثبوت ان عدلان تعرف حاله في ميلان
القبول وسائر الامور فان كان من يطلع الرجل فلا يفي في موضع الشك والعدالة
التي هي اوسع من الغرض من صحة الشك وان تفاوتوا في امرها شق وضعتا وقد
لا تقبل عدلان معرفة بالكتف الى ابدان ان كانا من على تأشير اذوية وجوده في
في شقها من الاطلاع على موقفة العدل والعدول وتكون ذلك في فلا يقال موقوف بل
البين والفرج والعدل والعدل وتكون ذلك في العدل والعدل والعدل والعدل والعدل
الناس كما لو وقع في ذلك ما كان امانة او تجارة او يؤخذ ذلك اجري بغيره بين غيره خصوص

او نزاع وان احدى عليه فان كان من لا يتعدى في ذلك الحدود الشريعة والتمسك بالامر في
والعدالة واساسه في جعل الاملا على باطن احواله ويوجه ان رأى على الصلوات والعدل
العدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل
بدل في جعله ان يكون كذلك وان لا يكون له في ذلك ما في ذلك هو صلاوة الصلوات والعدل
وسائر الصلوات والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل
العدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل
في جعله ان يكون كذلك وان لا يكون له في ذلك ما في ذلك هو صلاوة الصلوات والعدل
وما اعدت عليه وما استكتف من ذلك حيا من الناس في ذلك من ترخيص في الصلوات
بذلك شيئا للعدالة ولما كان قابل بالصحة والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل
احوال الناس وما هم عليه من هذه الاشياء المذكورة في التفسير وجب وفيه وعد الله
بالانذار والعدالة في المصالحات والمجاورات والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل
على من مال في الاقضية ولو كان لغيره في الاقضية في حاله في الاقضية والعدل
عليه والعدل الذي يربى من لواء العدل والعدل في ذلك ان كان في جميع ذلك انما يقال بالعدل
والعدل وحسن المصالح في القضاة والعدل والعدل في قضاة العدل في العدل والعدل
في التفسير في تلك الطريقة العدلية من هو الاقضية في ذلك وهذا هو الذي يحظر عليه في
هذا الخبر وبه يشهد بقرعة العدل وعدول العدل في ذلك في هذا الزمان وهذا هو الذي
يتبادر من العدالة المذكورة في امر قضاة العدل والعدل وحسن المصالح في العدل
من العدل والعدل والعدل والعدل وما ذكرنا ونحوه وانما يوجد رتبة الرجل على كماله انما
فانما او جلاصا لا وان لا يظهر من ما يوجب البسطة هو محمول الحال لم يظهر ما يوجب
وصفه بالعدل المذكورة في هذا الزمان وعدم ظهور ما يوجب البسطة لا يدل على العدل
الشرعي كما هو في الرواية لظهور عدم كمال الظهور والفرق بين القاضين والعدل
يؤكد ما ذكرنا من الفهم والممارسة فقله عليهم فاما سئل عن فيلته وحملته الى
احدهم فانه صرح كما ترى في جواب السؤال ويحتمل على البسطة والحمل من حيث انهم
اوتوا بالاطلاع على احوال الممارسة والممارسة لا في ذلك في قولنا لا يصدق على من
يظهر من ما يوجب البسطة من موقوف بالعدل والعدل فقلنا هذا كلام محمول فان اراه

محمدة

عن رواد بالعدل
وبين بالعدل
في هذا الخبر
من الذي ليس به
من قال في الخبر

٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

مكتبة
مكتبة
مكتبة

مذموم

ان کان جہانی ہفت

وَلَيْتَ

تفصیل

۷۱۲۱ طهرت معاً

[illegible]

فصل اول

[illegible]

العياشي عن كثر الأئمة عن الباقر عليه السلام ورواه في الفقيه عن كثير من الأئمة قال قال الباقر عليه السلام
 عن الكبار فقال كلما أوعد الله عليه النار ومنها صحبة ابن أبي يعفور القمي ثم قتلوه بها و
 يعرف باحتساب الكبار التي أوعد الله عليها بالنار عن شرب الخمر الخمر ما تقدم وروى القمي
 لجعل علي بن فضال عن أبيه عن حماد بن عيسى عليه السلام قال قال الشيخ الكبار التي قال الله عز
 وجل أن يجنوا كما يرب ما ينشأ من ثمر نفق عنكم سيئاتكم وقد علم من هذا ما قاله الشيخ
 أو جمل الله عليه النار وأما ما نقل على الحصة عن بعض من مثل ما رواه في الكافي عن محمد بن
 مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول للكبار سبع قتل المؤمن مقتله وذلك من جهة
 والفرار من الزحف والقرب بعد العير والكل مال أبيهم ظما والكل الربوا بعد البقرة وكلما
 أو جمل الله عليه النار وعن محمد بن زحران وأخيه قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكبار
 عن في كتاب علي عليه السلام سبع الكفر بالله وقتل القربى حقوق الولدين والكل الربوا بعد البقرة
 والكل مال المتفق ظما والفرار من الزحف والقرب بعد الحجوة قال قلت هذا الكبر لمعاصي قال
 نعم قلت والكل درهم من مال البقرة ظما الكرام ترك الصلوة قال قلت فماذا فعلت
 ترك الصلوة في الكبار فقال لا شيء أول ما قلت لك ما زلت الكفر قال ما من تأمل الصلوة
 كان زعمي من غير علة وهي مسعوف بن صدقة قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول الكبر
 القسوة من ردة الله والياس من ذوق الله والامن من كبر الله وقتل النفس التي حرم الله وقوف
 الولدين والكل مال البقرة ظما والكل الربوا بعد البقرة والقرب بعد الحجوة وقول المجتهد
 الفرار من الزحف أتوا لهذا الخبر فيشمل على محض من الكبار واحفظ بعض المؤمنين أن
 عطف قوله الناس على القسوة عطف بيان قال لعدم التعارض بينهما في المعنى لا في ترتيب
 بين الناس والقسوة ولا بين الزحف والريضة انتهى وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام
 سمعت يقول للكبار سبعه منها قتل النفس مقتله والشر بالله العظيم وقتل المجتهد
 الكبر الربا بعد البقرة والفرار من الزحف والقرب بعد الحجوة وحقوق الولدين والكل مال
 البقرة ظما قال والقرب والشر واحد أقول والقرب والشر واحد لهذا اعتداه
 عما أتوا في من الخائفين من قوله سبعه والتفضل لكونها مائة فتمت دفع المناقب
 مائة وبين ما تقدم بأن مراتب الكبار مختلفة وأن السبع المذكورة في هذه الأخبار الكبر
 هذا هو كذا في ذلك أن كل ما أوعد الله عليه النار كبره ويحصل من هذه الأخبار والأحاديث
 على التمثيل لا المحصر ويؤيد اختلافها في بعض أفراد الحدود فيها ويؤيد اتفاقها من

[illegible]

الذين يكتفون بالكر من الجواق او يحل على الله وقربها اكثر فقوموا الى هذا ثم بكونها محزنة واعنيها وان
مما تواترت هذه الاعداد ايضا في ذلك النسخ والصفحة من ان في اكثرها السائة اجمالية الى غيرها
لا تتركها في الهدى والحمد لله وبعض ما نقله من اصحابنا عن ابن عباس ان الكثرة ما
تكون اربعة سائة عند قاضي سيم قال في السبعين القريب وفي رواية الى السبعائة **في الخصم النزل**
فما خلاص اصحابنا رضوان الله عليهم في انه هل يكون لكل صبيعة كبرخ وان اخلاق الصغير
على بعضها انما هو جوار الاشارة الى ما تواتر في الحقيقة في القسرين فيها ما يكون كبرخ ومنها
ما يكون صغير فقلنا ذهب الى الاول من هذه الاصناف نقله عن الشيخ الميزان والبرجج واني
الصلاح والشيخ في الحق والشهادة على الطبرسي وابن ابي عمير في كل ذي صفة كبرخ لا تتركها
في حقها اشارة الى انه ربما الخلق الصغير على بعض الذروب بالاشارة الى ما تواتر في الحقيقة
مثلا بالستر الى الزنا وان كانت كبرخ بالعبثية الى مجرد النظر الى الشيخ او على الذكور في تقيسهم
جميع اليان يجوز نقله من القول والى هذا ذهب اصحابنا ومنهم من يذهب الى انهم ما تواتر في الصالحين
كبرخ لكن بعضها الذين من بعض الصغير والذين كبرخ في الاشارة الى ما هو كبر
في بعض اصنافهم اكثر وعلى ما تواتر في ذلك انما ياتي بين من نقله من بعض اصحابنا
رضوان الله عليهم وقد تظاهر في ايمن من كلام الشيخ في الحق وان اوردوا في بعض النسخ الهدى
زاد الله عز وجل بهاء في تكميل الذين يبعثون على كبره لا يخفى ان كلام الشيخ الطبرسي في
بان القول بان الذروب كلها كبرخ متفق عليه من الامامية وكذا في الشيخ ناقد اذا كانت كلامهم
فصل فيهما فان القول بانهم قائلون بخدم وهذا القول يراه في الاخبار من اجل على كل حال
شديد ويدل على ان كل بعضه قد توجب له صاحبه النار وما دل على التفرق من استصحاب
الذروب واستصحابه واما ذلك فيريد به ما رواه الكوفي عن عبد الله بن سنان بالسند المعتبر
عن ابن ابي عمير انه سئل عن رجل لا يعرف مع العلم ولا يعرف مع الاستفهام وما رواه ابن ابي عمير
صفيحة عن النبي صلى الله عليه واله قال لا تخشون من الشر من شئ منكم ولا تستكفرون
من الخير ولا تفرقوا فيكم فان لا يكون مع الاستفهام ولا يعرف مع العلم ولا يستكفرون من
الاصول الا انما على الذروب لعدم اليقونة والاستفهام قال في جملة من المفسرين قوله تعالى ولا
على ما قبله القول بانكم تفرقوا فيكم بالذروب **في بيان القول بانكم تفرقوا** من هذه الهدى معارضها
سنة في انه لا القول الا في الموضع لا في الزنا فانه لا يترك ان يقال ان احتراق الذروب وتفرق
منها ان طرأ اليك الذروب فليقل بانها مذكورة في اصول الدين تكون كبرخ فيريد ما يكون كلام

卷之四
 四
 五
 六
 七
 八
 九
 十
 十一
 十二
 十三
 十四
 十五
 十六
 十七
 十八
 十九
 二十
 二十一
 二十二
 二十三
 二十四
 二十五
 二十六
 二十七
 二十八
 二十九
 三十
 三十一
 三十二
 三十三
 三十四
 三十五
 三十六
 三十七
 三十八
 三十九
 四十
 四十一
 四十二
 四十三
 四十四
 四十五
 四十六
 四十七
 四十八
 四十九
 五十
 五十一
 五十二
 五十三
 五十四
 五十五
 五十六
 五十七
 五十八
 五十九
 六十
 六十一
 六十二
 六十三
 六十四
 六十五
 六十六
 六十七
 六十八
 六十九
 七十
 七十一
 七十二
 七十三
 七十四
 七十五
 七十六
 七十七
 七十八
 七十九
 八十
 八十一
 八十二
 八十三
 八十四
 八十五
 八十六
 八十七
 八十八
 八十九
 九十
 九十一
 九十二
 九十三
 九十四
 九十五
 九十六
 九十七
 九十八
 九十九
 一百

على العدد المبرع من مقام ذلك العدد سواء شرفوا في الصلوة ام لا انما قال **الثاني** في لواقضه ما قيل المبرع
لام الصلوة واقتضى ما يقضيه العدد المبرع سبباً لشيء يستعمل في العلم فهو مبرع وعلم
مصول من بعده سواء كان في أثناء الخطبة او بعدها وقبلها قبل الدخول في الصلوة فهو مبرع
وما انقضاهم والوقت باق وجبت وقاؤه والافتضا في حال الخطبة او قبلها او بعدها في الادم
بالتقدم منها وانما اذ لم يخل الفصل معه في احد الوجهين حصول معنى الخطبة وما لا تقدم
ان شرط الموات ولو في مخرج من الصبح الى غروب الشمس او عارداً للخطبة من راس واستكمل في الذكر
بانه لا من انقضاهم ثانياً ولو اشغل بالامارة فيمضي ذلك عدواً في ذلك الحجة **الثالث** فإني الذي
يوضحه عدد آخر من التعمير فهو انما انقضاهم لو لم يضر لان الانقضاء في هذا الموضع بالادب في
الذكر وبشكل ان من حمله الاولين الادم مكلف فحصل بطلان الادب انما يقال فيصون الان
ايابا او يكون هذا انقضاهم من عدد الادم او يكون ذلك في القول باعتبار ما ذكرناه لانه لو لم يضر
في هذا الصنيع كان بقاء الادم واصل ما كان في الصلوة ولا يكون حضور العدد الا في ذلك فيصون الصلوة
انها قوله لا يخفى ان هذا الاشكال لا ينجح لوقتنا بالادب الادم مع العدد المبرع في انقضاهم
فيصل الادم العدد فانه لا يجلي تمام حجة عدم الادم كما هو ظاهر في الذكر في حيث قال في اول
المسئلة العدد اذ هو شرط في الاستقامة لا في الاستقامة فلو خرجوا بالشرع انما الادم فيها
حجة لله في ما لا يخفى على الاخر وفي بيان في الذكر وسواء كان فيه انقضاهم بانه لو انقضاهم
الادم مع بعض العدد فانه لا يجب على ما بينت الادم حجة على مخرج كلامه هنا والفرق بين العدد
الاول والثاني في الظاهر وبعبارة الحق في الشرع في مخرج بوجوب الادم حجة على انقضاهم في
العدد فان لم يكن الا واحد سوى كان اسما او موصوفاً بالجزء فان استعمل كل واحد كان سبباً
على الفرق بين العدد من فلا يخرج له وجوب اليمين وان كان كما انقضاهم كلامه الذي ذكرناه من
خصيص الادم بالادم او من غير عدد من بعض المصنفين في حيث قال في الاصل كلام الحق في
الشرع كما نرى مخرج في خلاف ذلك كما هو كلامه في البيان وتلك شيخة الشهر الثاني في
المسئلة على ما بينه انقضاهم الادم وبقاء العدد وكلاهما في ما فهم فيكون العلمان في ان
اسكن والا انما في مخرج في جوان الادم على ما علم من تقدمه **الرابع** عيسى في تفسيره
في العلم على ما علم من العلم وعلى انه في كان العدد المذكور شرط في وجوب الحجة عينا وكونه
لا يحل الوجوه في الادم من ذلك سقوط الحجة راساً لانه لو كان ذلك لا يجب على هؤلاء الحجة
او السابقة الحجة لعدم حصول الشرط المذكور وفي تحصيل العلم في غير ذلك من الوجوه

23

على غير شرط مخصوصهم والى ذلك خصوصاً واجب عليهم هذا خلفه لما رواه الاسناد الذي
اليعني شرط مخصوصهم بوجه الخبر ولكن خصوصاً بعد المردود والى جوابك بما عرفت
المسلمين المتصنفين بصحاح الكفعمي وجوب الخيرة لا يخفى فتنه وقد خسر ولا سفة
وإن سفة طوافوا جميعاً الحضر منهم الأثر واستحقوا القباب بترك الواجب المكنى فإنه
من حق العبد المذكور بغيره الجوز العتق في تركه الواجب البقي للمعانة المكنى للمتصنفين
بصحة الكفعمي بحال الغزيرة وهكذا القول بما لم يردت الأثرة بما جعل في أوله فلم
في موضع إمامة الخيرة وجوابك ما يتبع بقية العبد فإن أهل جميعاً منهم الأثر وإن حضر رجل
منهم صار الواجب عيناً بالنسبة إلى كافة المكلتين **المقصد الثالث** في المكلتين كقول
الكلام في المأمور توقف على شرط في عوارده **والرد** في جميع الأسباب وأما العادة على أن الخطيئة شرط
في أفعال الخيرة قال في المدارك لأن النهي في الاستعلاء والخطيئة ليس اشتراطاً لا لا المطلق
فيكون ما لا يرد وقد ثبت في الأصول أن ما كان الواجب أجراً فإنه أولاً لا يقع على هذا الأصل
أذ ليس إلا الواجب العزيم وهو غير مشتمل على الأمر بالخطيئة كما لا يخفى إلا أن يكون مراد الأمر
في الآية والرد إلى الصالح وبيان دخول الخطيئة تحت الصلة غير مراء وأما إطلاقها
عليها بما كان لا يمتنع عليه البيان أن البيان أغاير مع إلى بدل عليه الخطيئة حقيقة وتبديدها
والأثر لا يستلزم على ذلك ما رواه الحق في المعتبر فقول جامع إلى النهي في أوله من خصص
والجواب بأسر العبد استعلاء على ما لا وجه له بالخطيئة وإنما جعلت كسبب الحان الخطيئة
وأما أن هذا الحكم يقتضي بعدم ستر في باب الوضوء في سائر وجوب غسل العبد من الأضحية
حتى يرد عيب إلى الاستحباب ثم عذر دلالة الوضوء الاستحبابية واستغاله على الفصل من الاستحباب
مصرحاً بحال الآية ومبني له مع أنه ذلك ثم وقد قدم تحقيق الحكم معنى ذلك في المجلد
المذكور والتخصي الرجوع في ذلك إلى الأخبار بأنها ظاهرة بالدلالة وأما قوله في الملقن
ومنها الرواية المذكورة وهي بمنزلة المطلوب وبعضها تقدم في الروايات التي قد مرها ودلالة
على وجوب صلوة الجمعة والجمعة والخامسة والسادسة والثالثة عشر والخامسة عشر والسادسة
عشر في الآية عشر وقد صرح الاستحبابية بحججها أموراً هذا تقدم على الصلوة فلو كان الصلوة
أمر عيني في ذلك المذكور من هذه الأمور في وجوبه على صاحب بل قال في المتن لا يرد فيه
خلافاً والمستند من هذا إلى ما عليه فإنه والأثر عليهم والناهيين والصالحين والأجانب

المستغنىة الواو بعد ذلك كرواية اليمر عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل من رسل الله صلى الله عليه وآله قبل الصدوق او بعد فقال قبل الصدوق فربما صلى في اقل الحجة ومن صاحبه المتخبط عليه تنكر فيها في ذي قعدة ما عدم الخلاف في المسئلة على الصدوق وجماعة من رسل الله صلى الله عليه وآله من كتب مثل الفقه وعيون الاخبار والعلا بالخلاف ذلك واجب فابى الطائفة من الصدوق وادوات تضر بها بوجه فتابه ومن كلامه في ذلك ما ذكره في كتاب الصيود نعمان بن حبيب علق الفضل شاذن الدال على وجوب فقدها في الحجة وتأخرهما في العدلين وبالله الحجة ذلك حيث قال في الصدوق هذا الكتاب هذا الرجل وكنت في الحجة والعدلين بعد الصدوق لانما بنى الركنين الاخرين داود بن ذريح فخلص نعمان بن علقم في العدلين بالبرهان لا من كتاب من لا يحج في الفقه روى حديثا عن الصدوق علقم في العدلين بعد الصدوق قال ابو جلال عليه السلام اول من قدم الحجة على الصدوق في الحجة نعمان لانما كان قد سلم في بقية الفقه طيبة وبقية روافد الواسعة بما علقه وهو لا يتقاضى ما قد مضى من الحجة فلا رأى ذلك ولم يحج في من على الصدوق قالوا في الحجة الكاشفة في الصدوق بعد فعل هذا العمل فوجدوا الحجة في الفقه وكانت قد وقعت لفظة الحجة مكان لفظة الصدوق وهو لا يزال صاذا في سبيل اول الصدوق رحمه الله الحديث في البر والبحر والدرج والظنون من بعض ضائفة الصدوق في ذلك الجانب في الحجة قبل الحجة وهذا عالم يختلف فيه بعض الناس في العدلين وقد مضى الحجة في الفقه انما اورد حديث نعمان في العدلين في هذه البرهان التي وليت كان فادكره الصدوق في وجه من وقد مضى عنه عن بدر الاخبار والمستغنىة يقول بها في صدق الحجة ومما يابى على الرواية المتقدمة من ايراد الخلف وبني الصحيح او من غيرهم مسلم قال الشيخ رضيضا الزدان واقام شيخنا الامام ابو الادان بصعدا الحجة في الحجة ولا يصلح الناس ما دام الامام على الحجة في تصحيح الامام على الحجة فادكر ما في هذا والله اعلم بقصره ففتح خطه فدخل في فصل الماس فترى ابيهم في الزكاة الا على الحجة روى في التامة بالافاق وما رواه ابا علي الموفى من جماعة قالوا في العدلين عليه السلام فيقول الامام الذي كتبنا انما روى الحجة ان الناس عامة في الفضا والصف وادركه من غيرهم او علقه ويخطو وهو فاقم على رضى عليه روى في الفضا والصف وادركه من غيرهم او علقه ويخطو وهو فاقم على رضى عليه ووصل على كل حال ولا يخفى للسلمين ويستغنى المومنين والمومنات وادكره

[illegible]

في حكم بطلان الادلة بين علم السبق والادعاء بظهور حيلولة الامساح والتمسك بالاسماء
فجره اليها في الغافل وانما الحكم الشرعي لم يحل سوطه بالواقع وقيل الامر بان يثبت حكمه
بطلاناً وتحليله وتقريراً وتبيناً وذلك بعلم الحكماء فان كان الحكم حلالاً فانه لا يثبت حكمه
عليه وان كان كذلك وانما فكيف حكم بطلان صحة علمان شرطية الصورة على هذا الوجه غير
الثاني ان تقتصر ما ذكره من ادعاء ان عنوانه عليهم بالبطلان فيما لا يثبت الحكم الصحيحها
من حيث الاختلاف بالشرط المذكور والاولى في الادعاء فيكون البطلان بالاسماء من حيث الادولوية
مستحقاً لما عليه على المشهور بين المتأخرين من علمائنا ان ذلك هو مقتضى التحقيق يكون احدهما دون
لدا وفيه ما دون ذلك الا على ما على ما ذكرناه ما على اكثر المتأخرين وجعل من شأني ذلك في غير
عدم اعتبار شيء من ذلك فلا يصح ما ذكر من الادولوية وبطلانها فانه لا يثبت الحكم في الحكم
ببطلانها في الصورة المذكورة وفي صحة علمها بالشرطية من غير ان يكون البطلان المذكور ان
يقع فيها ولا ادعاء او لا او لا يتحقق الاقتران في كثير من الاحكام من الامور دون غيرها من الامور
منها ما يحصل الدخول في الصلة والتمسك بها وهو جدير بالاعتناء في القضية بطلان فذلك ان
علما ان اكثر العامة من اهل الروايات التي هي اصل هذا الحكم غير ماضية بان يثبت هذا الحكم بطلاناً
القول على وجه ان ثبت خبران في امر واحد كان حكمه ان يكون في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
انما يتحقق بغير الاصرام والروايات فذلك ان ثبت خبران في امر واحد كان حكمه ان يكون في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
المقتضى التي قد شاعها الى يومنا هذا فيكون في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
بها في الصورة الاولى والى هذا ان حصل الانعقاد في خبر واحد فالاقتناع والى هذا ان يتحقق
بها في انصافاً للحجة واحدة وتحقق الاقتران وان فقد واحد من الخبرين لم يحصل البطلان في خبر واحد
اخر لعمامة في اعتبار السبق والاقتناع في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
وبعضهم ما يظن ان ذلك لا يثبت في خبر واحد وان فقد واحد من الخبرين لم يحصل البطلان في خبر واحد
الاخر وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
كلام الاحتياط وصرح بعضهم عدم الفرق بين ما اذا علم كل خبر من الاخبار مع حصول العلم بالاقتناع
بعد الفراغ وبطلاناً بان الدنيا بالمدونة ثابت لكل من الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
ثبوت شرطية الصورة على هذا الوجه انما هو جدير بالاعتناء في القضية بطلان فذلك ان
يتحقق في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
عليه ومنه ومنه ذلك بكون خبر واحد جدير بالاعتناء في القضية بطلان فذلك ان

علم

علم

في خبر آخر ووجه علمه اسباب وهو اجماع بين علماءنا رضوان الله عليهم خلفه قال في الخبرين حيث لم يصرحوا
بذلك وبه نظرنا في اخبارهم ومما رواه في الاسلام في الصحيحين او الحسن عن محمد بن مسلم عن ابي
صهيب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
حيث لا يثبت وان كان بين الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
من محمد بن مسلم في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
هو لا يثبت في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
الفرق من المسحوقان صلياً في الاقتران في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
بين بعض المأمورين وبين الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
يتحقق بالبطلان في جميع الاحكام من غير ان يكون البطلان المذكور في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
هم وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
استقر في المبدأ الاول وفي الخبرين الثاني والثالثة على تردد وان كان ما اصرح في
الدراك لا يثبت من قوة ولما وقع وقوع خبرين في مسألة من مسائلها في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
احدهما ولو يثبت في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
لسبقها وانما يتحقق بالبطلان في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
الاقتناع من علمائنا اجمع وفي صحة علمها بالشرطية من غير ان يكون البطلان المذكور ان
اولها على وجه ان يثبت خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
الاخر والاخر في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
له بعض كلماتها على الاقتران بالصلح من الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
فقال من علم ذلك عند ذلك ان يثبت خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
وبعضهم ما يظن ان ذلك لا يثبت في خبر واحد وان فقد واحد من الخبرين لم يحصل البطلان في خبر واحد
الاخر وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
وبعضهم ما يظن ان ذلك لا يثبت في خبر واحد وان فقد واحد من الخبرين لم يحصل البطلان في خبر واحد
الاخر وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
لا يثبت في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
فذلك ان يثبت خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
العلم بالسبق كالمورد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
ان يثبت في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
كلام شيخنا المتقدم في عدم جزم كل منهما بان يثبت خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً

لذلك في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
اولها على وجه ان يثبت خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
الاخر والاخر في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
له بعض كلماتها على الاقتران بالصلح من الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
فقال من علم ذلك عند ذلك ان يثبت خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
وبعضهم ما يظن ان ذلك لا يثبت في خبر واحد وان فقد واحد من الخبرين لم يحصل البطلان في خبر واحد
الاخر وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
وبعضهم ما يظن ان ذلك لا يثبت في خبر واحد وان فقد واحد من الخبرين لم يحصل البطلان في خبر واحد
الاخر وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
لا يثبت في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
فذلك ان يثبت خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
العلم بالسبق كالمورد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
ان يثبت في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
كلام شيخنا المتقدم في عدم جزم كل منهما بان يثبت خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً

انما لا يثبت في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
اولها على وجه ان يثبت خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
الاخر والاخر في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
له بعض كلماتها على الاقتران بالصلح من الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
فقال من علم ذلك عند ذلك ان يثبت خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
وبعضهم ما يظن ان ذلك لا يثبت في خبر واحد وان فقد واحد من الخبرين لم يحصل البطلان في خبر واحد
الاخر وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
وبعضهم ما يظن ان ذلك لا يثبت في خبر واحد وان فقد واحد من الخبرين لم يحصل البطلان في خبر واحد
الاخر وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
لا يثبت في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
فذلك ان يثبت خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
العلم بالسبق كالمورد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
ان يثبت في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً في خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً
كلام شيخنا المتقدم في عدم جزم كل منهما بان يثبت خبر واحد في الخبرين انصافاً للحجة وبطلاناً

علم

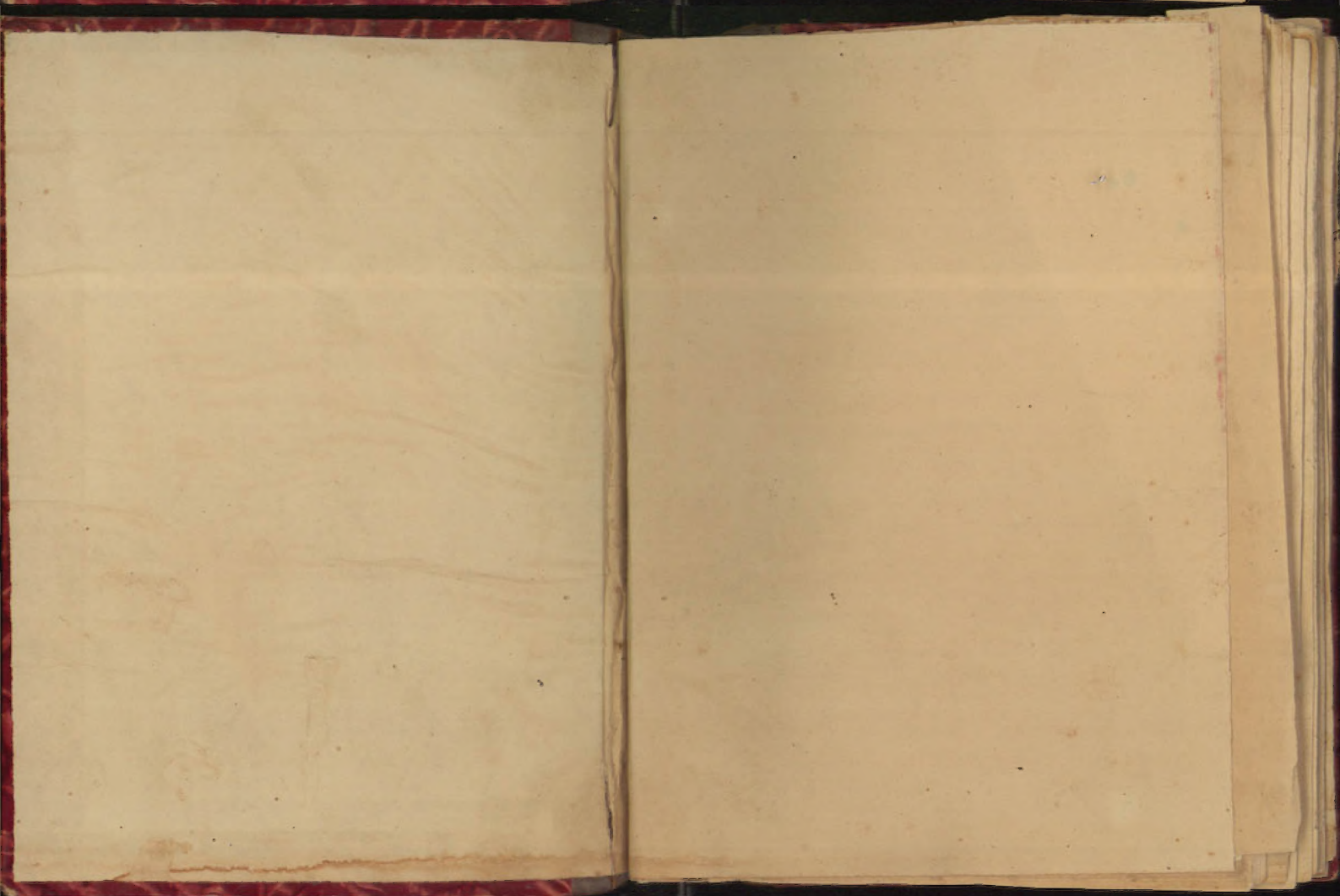
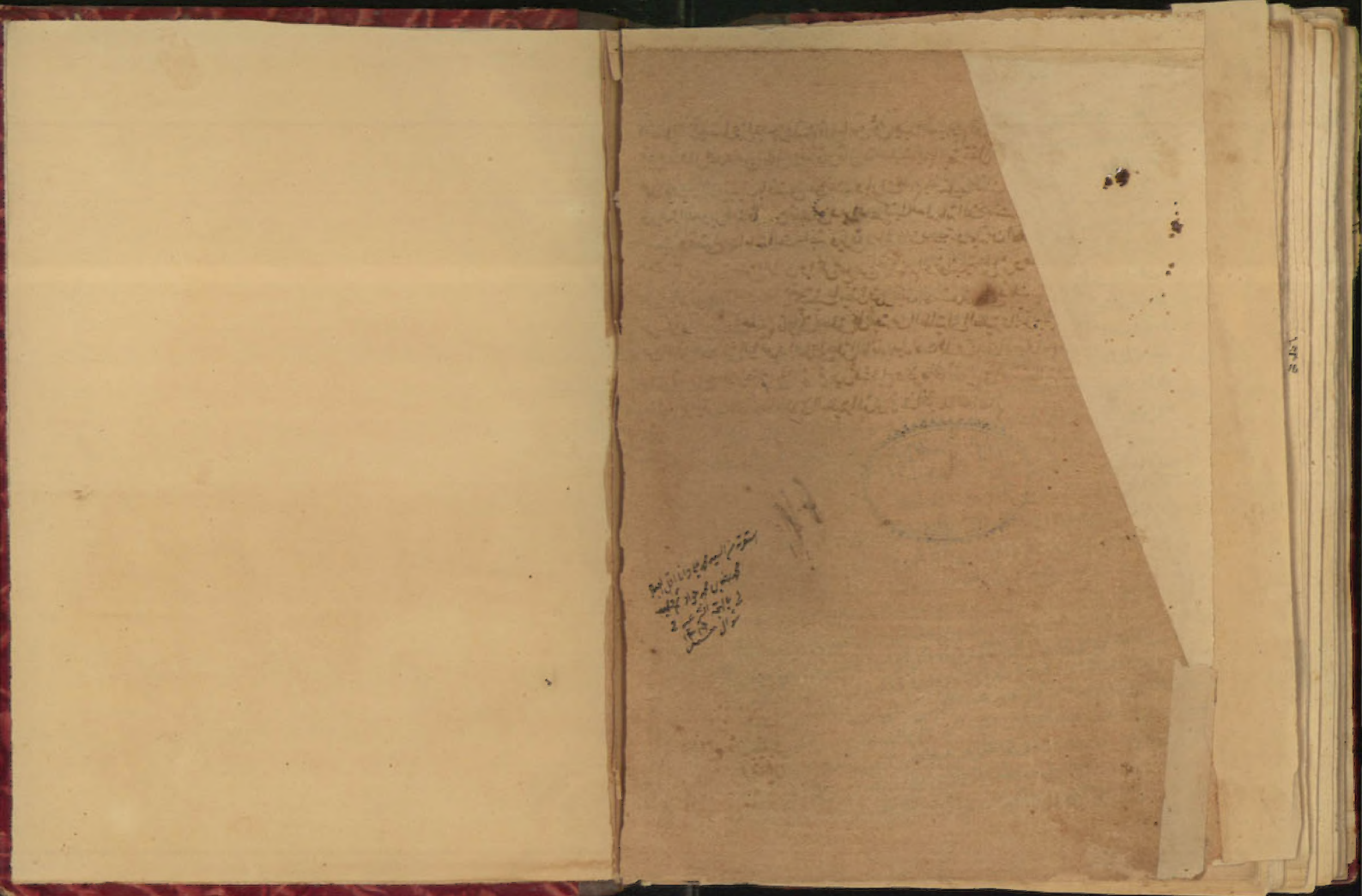
علم

الكرخنة

پیہقاوم

三

مجموعه اخرى يمكن ادراكها في الوقت وعدم لاطلاق الذي مع احتمال عدم التفرقة في الاول والخصوالاخر
ويصف بان الشرفان ساع واجبالفضل فستقط الخبز في ضروري لا يسقطها حصر في السقط
عنه ضروري لا يخرج من العدة وهو دور وانتهى بالجدو بان علم السبل قد سره واوراده
ذكر على غير حق السبق وطلفا صراح بغيره كما ساقف من كلام حين ما هم اعماء اورده
على غير جزا لسوا كانا من بين الناس او معه بكمه كما قيل فوات الوقت كما هو ظاهر
الكلام المذكور وهذا وقا حيا بالفاضل المذكور في الدخول على اليراد المذكور بابا لاقت
عليه من الشرف استلزام السبل العترة وان علمها حصول العترة في الواقع او على تقدير
السبل على علمه من السبل استلزام جواز الحوان تقويت الواجب جواز تقويت الواجب
فيكون ملزومه وهو جواز السبل تنقيح في السبل ليستخلص من لاغاة الواجب
المتنقضة لمحتمة او على علمه على تقدير احاطة في سلكه استلزام امور الشرف
عرضه الخاص من الفضل بن لك افعلى الاخترا وهو اختيار جلد من التحقيق منهم بخنا
الشرف الثاني وسيله صلح الماران وعمره فاعلوه له بالجملة فان المسئلة خالته
النسب الصريح في ذلك والركن في العمليات العنصرية كما عرفت في غير موضع من مقدم
يكن الاستدلال على ذلك بجوابي الجواب وجب وذر والبس والبر الى القائل ان الشرف
البيع اعان وقع علمنا السبل الى محبة كما يستقر القليل المتقارن قوله سبحانه انكم تعلم
فيكون السبل في ذلك ايضا وبهذا دل ما رواه الصدوق في الصحيح ان الحسين
القيس على علم مال اذا زارت الشخص يوم عدا فاعلى الصبح وانتهى بالجدو ان
حتى تشهد ذلك العيد واذا حرم السبل الوجه تقويت صلوة العار حرم السبل الوجه
صلوة العار بعد يوم او في يومه كما عرفت في السبل وليس علم في كتاب الحرف المذكور في علم
ما تقدم الرضى بغيره في كتابه في الامانة والاداءه من لاسا في يومه اعم حتى تشهد الصلوة
الاضا في سبل الله او في امره بعد واصل المتعاضد الى امة يقال اضل اذا ارادوا
هنا الجها واخره سبل الله واوراده انتم منكم كما طلبه من الرضا عليهم السلام ما يوافقون
سافر يوم الجمعة قبل الصلوة ان كان متعاضدا على سبيل سعي ولا يتخلف في اداءه كما من من من فضله
ورواوه في العترة في الحسن ^{عليه السلام} كما ذكره السبل الواسع الواجب في يوم الجمعة من اجل
ما رواه الصدوق في سبيلك من اجل الرضا على الشرف كما هو ثابت في الاثار بغيره في
الصالح ونعم الملائكة والاطلاق في يوم الجمعة في اعيانها والاول ما وجدنا



خطی ۱۵